

أوراق تأمينية



مصباح كمال*: حول تصنيف شركات التأمين العراقية

بتاريخ 6 كانون الثاني 2021 أثار معي السيد مصطفى الهاشمي، جريدة الصباح، الأسئلة التالية:

قرأت تعليقكم الاخير على موضوع التأمين في مشروع موازنة 2021 وكنت قد ذكرت موضوع تصنيف شركات التأمين.. فهل كنت تقصد الشركات الخاصة ايضا؟

وإذا كان التصنيف للشركات الحكومية، كيف سيؤثر ذلك في سوق التأمين واعادة التأمين مع الشركات العالمية؟ وان كان المقصود منه الشركات الخاصة.. فهل تعتقدون ان تلك الشركات ستوافق ام ستعترض، وهل سيكون، برأيكم، للجمعية والديوان دور في انجاح عملية التصنيف؟

وبالمناسبة.. بعد ان حصل العراق في السنوات الاخيرة على تصنيف سيادي من (فيتش، وستاندرد اند بورز). حسب علمكم هل ورد ذكر قطاع التأمين أو شركاته في هذا التصنيف؟ وما نتيجة تقييمه ان ورد؟

وقد أجبته على أسئلته ونشر مقتطفات من تعليقاتي في جريدة الصباح، الصفحة الاقتصادية¹.

¹ مصطفى الهاشمي، "تضمينه في مشروع قانون الموازنة 2021.. تصنيف شركات التأمين العراقية ائتمانياً"، الصباح، 9 كانون الثاني 2021:

أوراق تأمينية

النص التالي هو نسخة معدلة من إجاباتي.

(1)

لقد ورد موضوع تصنيف شركات التأمين في مشروع قانون الموازنة 2021 ولم يُفرّق المشروع بين شركات التأمين العامة وشركات التأمين الخاصة. ما كتبتّه في مقالتّي "التأمين في مشروع قانون موازنة 2021"² هو أن اللجوء إلى التصنيف "سيكشف هشاشة الموارد المالية للعديد من شركات التأمين وضعف ملاءتها المالية وقدرتها على مواجهة مطالبات التعويض الكبيرة". أردت من هذا التأكيد القول إن العديد من شركات التأمين الخاصة، التي وصفها مشروع القانون بالدكاكين، ليست في وضع مالي جيد ولا تمتلك إدارة جيدة تسهل عليها الحصول على تصنيف ائتماني مقبول؛ هذا بافتراض أن هذه الشركات ستعمل على الحصول على التصنيف.

(2)

<https://alsabaah.iq/38751/%D8%AA%D8%B6%D9%85%D9%8A%D9%86%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-2021-%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7>

² موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/12/Budget-2021-Reforming-Insurance-IEN-draft-2.pdf>

أوراق تأمينية

تهتم شركات التأمين في أسواق التأمين المتقدمة بالحصول على التصنيف والعمل على رفع درجة التصنيف³ الفرد العادي المُقبل على شراء حماية التأمين في هذه الأسواق لا يهتم كثيرًا بالتصنيف بقدر اهتمامه بالسعر وربما الخدمة التي تقدمها شركة التأمين، في حين أن الشركات الصناعية والتجارية، التي تستدرج عروض التأمين على ممتلكاتها ومسؤولياتها، تهتم بتصنيف شركة التأمين، وفي العادة تشترط على وسطاء التأمين أن تكون شركة التأمين التي تقوم بالتأمين أن تتمتع بتصنيف عالٍ (A على الأقل) باعتبار أن مثل هذا التصنيف سيضمن حصولها على خدمات رفيعة المستوى والتعويض عند وقوع خسارة.

إن سوق التأمين العراقي، في الوقت الحاضر، لم يصل درجة من الرقي للاهتمام الحقيقي بتصنيف شركات التأمين سواء من قبل الأفراد أو شركات التأمين الخاصة (شركات التأمين العامة/إعادة التأمين الثلاث بدأت بعقد اجتماع مع إحدى وكالات التصنيف الدولية في دبي، ولكنها لم تُكمل مشروع تصنيفها حتى الآن).

لقد كان لوسطاء إعادة التأمين الدوليين لشركة إعادة التأمين العراقية، بعد دخولها لسوق التأمين العراقي سنة 2005، دور في إشاعة قيمة تصنيف شركات إعادة التأمين العالمية التي توفر اتفاقيات إعادة التأمين للإعادة

³ راجع مقالتنا "التصنيف الائتماني لشركات التأمين العراقية"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/05/Misbah-Kamal-Rating-of-Iraqi-Insurance-Companies-final-1.pdf>

أو مرصد التأمين العراقي:

<https://iraqinsurance.wordpress.com/2018/05/31/rating-of-iraqi-insurance-companies/>

وقد استفاد منها السيد مصطفى الهاشمي في كتابته مقالته "تصنيف شركات التأمين يعزز مكانتها في السوق"، الصباح الاقتصادي، 28 أيار 2018: [تصنيف شركات التأمين يعزز مكانتها في السوق](#)

أوراق تأمينية

العراقية وشركات التأمين العراقية، العامة والخاصة، المستفيدة من حماية هذه الاتفاقيات.

إن القاعدة العامة هي عندما يكون درجة التصنيف سالبًا فإن هذا التصنيف يرسل إشارة عدم ثقة للمؤمن لهم، بافتراض اهتمامهم بتصنيف شركات التأمين، ولشركات إعادة التأمين العالمية التي توفر اتفاقيات إعادة التأمين لإعادة العراقية. الأمر نفسه ينطبق على إعادة العراقية، وهي حتى الآن غير مُصنفة. حسب علمي فإن عدم تصنيف إعادة العراقية وشركات التأمين العامة والخاصة لم يلعب دورًا في توفير الاتفاقيات الإعادية لها، فقد كان العامل الأساس هو حجم أقساط التأمين المكتتبة (متدنية) وتدهور خبرة الخسارة (وقوع خسائر كبيرة في فروع معينة للتأمين) والقدرات الاكتتابية (ضعيفة). نتيجة لذلك فإن حدود التسهيلات الإعادية المُقدمة من قبل شركات إعادة التأمين العالمية واطئة، كما أن الشروط الأخرى لاتفاقيات إعادة التأمين ليست بالمرونة التي كانت عليها قبل 2003 وخاصة الفترة السابقة لغزو العراق للكوييت (1990).

(3)

لا يرد في نظام **جمعية التأمين العراقية** لسنة 2005 أي ذكر لموضوع التصنيف في أهدافها ومهامها. مع هذا يمكن للجمعية أن تعمل على تشجيع شركات التأمين للحصول على تصنيف لها من وكالات التصنيف المعتمدة. ويمكن لها أن تلعب دورًا في نشر الثقافة المناسبة الخاصة بتصنيف شركات التأمين من خلال نشر الأوراق وعقد الندوات.

بالنسبة **لديوان التأمين**، لا يرد ذكر التصنيف صراحةً في الفصل الخاص بديوان التأمين في قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005، لكن

أوراق تأمينية

المادة 6 من القانون ترسم هدفاً للديوان لـ "تنظيم قطاع التأمين والاشراف عليه بما يكفل تطويره وتأمين سوق مفتوح وشفاف وآمن ماليًا، وتعزيز دور صناعة التأمين في ضمان الاشخاص والممتلكات ضد المخاطر لحماية الاقتصاد الوطني ولتجميع المدخرات الوطنية وتنميتها واستثمارها لدعم التنمية الاقتصادية." ويمكن للديوان التعكّز على هذه المادة لدفع شركات التأمين نحو الشفافية وتعزيز أمنها المالي. والأمن المالي، أي قوة الموارد المالية للشركات، من رأسمال مدفوع واحتياطات قانونية وفنية وتسهيلات إعادة التأمين، هو ما يُسهّل على الشركات الحصول على تصنيف ائتماني مقبول.

لكن الأهم من ذلك هو قيام ديوان التأمين بإصدار تعليمات مُلزمة لشركات التأمين للحصول على التصنيف من الهيئات المتخصصة في هذا المجال. إن مبادرة الديوان بهذا الشأن سيُحسن من مكانتها في سوق التأمين العراقي ويعزز من دورها الرقابي غير المُفعل في الوقت الحاضر.

إن معظم شركات التأمين الخاصة، في تقديري، ولأنها دكاكين كما جاء وصفها في مشروع قانون الموازنة 2021، ستتردد في الموافقة على القيام بالتصنيف. ومنشأ هذا التردد ربما يعود إلى قناعتها بضعف مواردها المالية وضعف قدراتها الاكتابية وغياب حسن إدارتها؛ أو عدم استعدادها لتحمل تكاليف التصنيف.

(4)

في الفترة من 2015-2020 قامت ثلاث هيئات متخصصة بالتصنيف، وهي ستاندرد أند بورز Standard & Poor's وفيتش Fitch وموديز Moody's، بدراسة الجدارة الائتمانية للعراق. وقد تراوح التصنيف

أوراق تأمينية

بين "مستقر" سنة 2015 (والذي يؤشر على أنه من غير المحتمل أن يخضع التصنيف للتغيير) وبين "سالب" سنة 2020 (والذي يؤشر أن التصنيف عرضة للهبوط). ومن المعروف أن تصنيف الجدارة الائتمانية يؤثر على تكاليف الاقتراض.

إن هيئات التصنيف التي قامت بدراسة الجدارة الائتمانية للعراق أخذت وتأخذ بنظر الاعتبار جملة من العوامل، ومنها، على سبيل المثال، تقليص الانفاق على منتسبي القطاع العام (الرواتب والأجور) وكذلك تمويل عجز منشآت القطاع، دور البنك المركزي في التمويل النقدي للعجز، وتأثير الاستيراد المتعاظم، وتنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية والأوضاع السياسية واستقرارها وغيرها، أي التحليل المالي والاقتصادي للبيانات والسياسات. وقد جاءت الورقة البيضاء (تشرين الأول 2020) والإصلاحات التي تبنتها، وهي قابلة للنقاش وكان لنا موقف نقدي منها ومن من مضامينها المتعلقة بقطاع التأمين،⁴ لضمان الاقتراض الداخلي والخارجي (خاصة صندوق النقد الدولي).

⁴ مصباح كمال، "ملاحظات وتأملات في نقد بعض جوانب الورقة البيضاء لحكومة مصطفى الكاظمي"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/2020/10/26/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%b8%d8%a7%d8%aa-%d9%88%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d9%81%d9%8a-%d9%86%d9%82%d8%af-%d8%a8%d8%b9%d8%b6/>

مصباح كمال، "في نقد خطة إصلاح قطاع التأمين في الورقة البيضاء"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين
<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/11/Misbah-Kamal-White-Paper-Insurance-IEN.pdf>

أوراق تأمينية

وحسب علمنا لم تأخذ هذه الهيئات في تصنيف الجدارة الائتمانية للعراق مساهمة النشاط التأميني بنظر الاعتبار. ونرى أن تقوم جمعية التأمين العراقية بدراسة مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي، والأسباب التي حالت وتحول دون تحقيق طفرة في حجم إجمالي أقساط التأمين المكتتبه. وإن لم تسمح مواردها الداخلية للقيام بهذه الدراسة يمكن لها أن تستعين بالمختصين داخل العراق ومن بينهم الأكاديميين. أتمنى على بعض ممارسي التأمين الاهتمام بموضوع التصنيف والكتابة عنه.

(* كاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر . 9 كانون الثاني 2021

<http://iraqieconomists.net/>